تـقـريـر:

واقع السلامة والصحة المهنية في العراق وإقليم كوردستان في عام 2025

منظمة السلام والحرية

منظمة السلام والحرية

تقرير:

واقع السلامة والصحة المهنية في العراق وإقليم كوردستان في عام 2025

مقدمة:

تعتبر الصحة والسلامة المهنية (OSH) جانباً حيوياً ومهماً جداً من جوانب إدارة أماكن العمل وضمان رفاهية العمال. وهي تشمل مجموعة واسعة وشاملة من القوانين والسياسات والقواعد التي تهدف بالدرجة الأولى إلى منع وقوع الإصابات، والأمراض، وحالات الوفاة المرتبطة بالعمل. إن تدابير السلامة والصحة المهنية الفعالة لا تكتفي فقط بحماية العمال، بل تساهم بشكل مباشر في زيادة الإنتاجية، وتقليل نسب الغياب عن العمل، وتحسين الأداء التنظيمي العام في أماكن العمل. إن إعطاء الأولوية لسلامة وصحة العمال أمر بالغ الأهمية لتحقيق نمو اقتصادي مستدام وتنمية اجتماعية حقيقية.

غالباً ما تواجه البلدان النامية تحديات وعقبات كبرى في عملية تنفيذ القواعد واللوائح الفعالة الخاصة بالسلامة والصحة المهنية، وذلك بسبب محدودية الموارد المتاحة وضعف البنى التحتية. إن انعدام الوعي، والتدريب غير الكافي، وظروف العمل غير المطابقة للمعايير، كلها عوامل تساهم في ارتفاع معدلات الحوادث والإصابات. كما أن التقدم التكنولوجي والتطورات المستمرة في بيئة العمل تجلب معها مخاطر مهنية جديدة، بما في ذلك استبدال العمال بالآلات المؤتمتة، والضغوط النفسية والاجتماعية، والمخاطر الصحية الناشئة (على سبيل المثال، تكنولوجيا النانو). وينشط جزء كبير ومؤثر من القوى العاملة العالمية في إطار الاقتصاد غير الرسمي، حيث يفتقرون إلى عقود توظيف رسمية أو حماية قانونية واضحة. يواجه العمال غير الرسميين مخاطر أكبر في مجال السلامة والصحة المهنية بسبب استبعادهم من الأطر القانونية التي توفر لهم الضمانات اللازمة.

تعمل منظمة العمل الدولية على تطوير وتعزيز معايير العمل الدولية، بما في ذلك الاتفاقيات والتوصيات، من أجل حماية حقوق العمال وتحسين الصحة والسلامة المهنية على المستوى العالمي. وتشمل الاتفاقيات الرئيسية المتعلقة بالسلامة والصحة المهنية الاتفاقية رقم ١٥٥ (السلامة والصحة المهنية) والاتفاقية رقم ١٨٧ (الإطار الترويجي للسلامة والصحة المهنية). وتعمل الحكومات في جميع أنحاء العالم على تأسيس أطر تنظيمية للسلامة والصحة المهنية لضمان الالتزام بمعايير السلامة. وتقوم الوكالات التنظيمية الوطنية بتنفيذ هذه المعايير، وإجراء عمليات التفتيش، وفرض العقوبات في حالات عدم الامتثال. لقد صادق العراق على الاتفاقية رقم ١٥٥ منذ عام ٢٠١٥، ولكنه لم يصادق حتى الآن على الاتفاقية رقم ١٨٧.

تعد الصحة والسلامة المهنية مصدر قلق كبير على المستوى العالمي، فهي تؤثر على رفاهية العمال، والاقتصاد، والمجتمعات بشكل عام. وبينما تم تحقيق تقدم ملحوظ في تنفيذ إجراءات السلامة والصحة المهنية، إلا أن التحديات لا تزال قائمة، خاصة في البلدان النامية ومع ظهور المخاطر الناشئة. إن التعاون الدولي، والأطر التنظيمية الوطنية، ورفع مستوى الوعي بين أصحاب

العمل والعمال والموظفين، هي المفاتيح الأساسية لتحقيق بيئة عمل أكثر أماناً وصحة للجميع. إن الجهود والاستثمارات المستمرة في الصحة والسلامة المهنية ضرورية جداً لضمان التنمية المستدامة وحماية حقوق العمال في جميع أنحاء العالم.

يسعى هذا التقرير إلى تسليط الضوء على واقع حالة السلامة والصحة المهنية من منظور مراقبة الانتهاكات وقراءة القوانين ومسودات القوانين والتعليمات. وعرض بعض البيانات المتعلقة بعدد ضحايا غياب السلامة والصحة المهنية وتحليل هذا الوضع. يتم إنجاز هذا العمل ضمن إطار مشروع مشترك مع منظمة المساعدات الشعبية النرويجية (NPA).

التقييم العام لواقع السلامة المهنية في العراق وإقليم كوردستان

إن واقع السلامة والصحة المهنية في العراق وكوردستان ليس في أفضل حالاته، وذلك لأنه لا يمتلك حتى الآن إطاراً قانونياً لائقاً ومناسباً.

في العراق، وعلى الرغم من وجود مركز وطني للصحة والسلامة المهنية، إلا أنه لم يتم حتى الآن سن قانون خاص بهذا الشأن، رغم أنه في عام ٢٠٢٤، قام المركز الوطني بالتعاون مع وزارة العمل العراقية بإعداد مسودة قانون لحماية السلامة والمهنية، ولكن مجلس النواب العراقي لم يحوله إلى قانون بعد. وفي إقليم كوردستان، نُشرت في عام ٢٠٢٤ لأول مرة تعليمات السلامة والصحة للجان السلامة والصحة المهنية في جريدة (وقائع كوردستان)، ولكن في الواقع العملي، لم يكن لها صدى يذكر في حماية أرواح العمال. وعلى الرغم من أن حكومتي العراق وكوردستان، وبالتعاون مع منظمة العمل الدولية، قررتا تبني سياسة السلامة والصحة المهنية في القطاع الزراعي، إلا أنه في الواقع لا يُعتبر عمال القطاع الزراعي عمالاً، كما أنهم ليسوا على دراية بتلك السياسة.

تعد السلامة والصحة المهنية (OSH) جانباً مصيرياً لضمان ظروف عمل آمنة وصحية للعمال في العراق وإقليم كوردستان. ومع ذلك، فإن المشهد الحالي للسلامة والصحة المهنية يعاني من تحديات كبيرة تعيق تطوير وتنفيذ تدابير السلامة الفعالة. يهدف هذا التقرير إلى تسليط الضوء على بعض القضايا الرئيسية الملاحظة في قطاع السلامة والصحة المهنية:

١- غياب إطار قانوني متين لحماية السلامة والصحة المهنية في العراق وكوردستان. وجود بعض التعليمات التي، بسبب غياب القانون، لا تمتلك قوة تذكر في حماية أرواح العمال.
٢- غياب الرقابة الخاصة في العراق وكوردستان والمتعلقة بمراقبة واقع السلامة والصحة في أماكن العمل، والذين يمتلكون سلطة تمكنهم من تحسين الوضع. ما هو موجود حالياً هم مفتشو العمل الذين يقومون بهذا العمل، وبسبب قلة عددهم وكثرة مهامهم الأساسية، لم يتمكنوا حتى الآن من

لعب دور مهم في حماية أرواح العمال.

٣- انعدام البيانات والمعلومات الدقيقة: إن غياب بيانات دقيقة وشاملة فيما يتعلق بوضع السلامة والصحة المهنية في العراق وإقليم كوردستان يشكل تحدياً كبيراً. بدون بيانات موثوقة، من المستحيل تشخيص وتحديد أولويات مخاطر السلامة والصحة المهنية، وتحديد أسباب الحوادث، وصياغة تدابير وقائية مناسبة. هناك حاجة ملحة لتقييم شامل في أماكن العمل لجمع المعلومات حول المخاطر وإحصائيات الحوادث.

٤- التنسيق الضعيف بين الجهات ذات العلاقة: يتطلب تنفيذ معايير السلامة والصحة المهنية تنسيقاً قوياً بين مختلف الجهات ذات العلاقة، بما في ذلك الوكالات الحكومية، وأصحاب العمل، والعمال، ومنظمات المجتمع المدني. ومع ذلك، فإن مستوى التنسيق في العراق وإقليم كوردستان ليس بالمستوى المطلوب. إن هذا الغياب للتعاون يؤثر سلباً على تنفيذ ومراقبة معايير السلامة والصحة المهنية، مما يعيق تحسن السلامة في أماكن العمل.

٥- مراقبة أماكن العمل بشكل غير مكتمل: تلعب مراقبة أماكن العمل دوراً حيوياً في ضمان الالتزام بقواعد السلامة والصحة المهنية. ولكن في العراق وإقليم كوردستان، لم يتم وضع وتنفيذ آليات مراقبة أماكن العمل بشكل كافٍ. تساهم الموارد القليلة والقدرة المحدودة على التنفيذ في المراقبة غير الفعالة لمعايير السلامة والصحة المهنية، مما ينتج عنه ظروف عمل غير مطابقة للمواصفات وزيادة المخاطر على العمال.

٦- غياب برنامج وطني لتطوير القدرات: إن بناء القدرات اللازمة في مجال السلامة والصحة المهنية أمر حيوي جداً لتنفيذ معايير السلامة بشكل فعال. ولكن في العراق وإقليم كوردستان، لا تُرى مبادرات تطوير القدرات بالشكل الكافي. وهذا يشمل برامج التدريب لمهنيي السلامة والصحة المهنية، وتحسين البنية التحتية لتفتيش أماكن العمل، وتعزيز المهارات التقنية اللازمة لمعالجة تحديات السلامة والصحة المهنية بشكل فعال.

٧- مبادرات التوعية والتدريب غير الكافية: إن خلق ثقافة السلامة وتوعية العمال لتربية بيئة عمل آمنة أمر مهم جداً. ولكن حملات التوعية والدورات التدريبية على المستوى الوطني في العراق وإقليم كوردستان لا تُجرى بشكل مناسب. لا تُبذل جهود كافية لتوعية أصحاب العمل والعمال فيما يتعلق بقواعد السلامة والصحة المهنية، والوقاية من المخاطر، والاستخدام الصحيح لمعدات الوقاية الشخصية (PPE).

بيانات وإحصائيات ضحايا العمل في عام ٢٠٢٥:

بسبب غياب البيانات والمعلومات الدقيقة والوصفية في العراق وإقليم كوردستان حول واقع السلامة والصحة المهنية، نشأ غموض في هذا القطاع. لم يتم إجراء أي تقييم شامل لأماكن العمل لتحديد نوع ومستوى المخاطر، كما أنه بسبب وجود نقص كبير في المعلومات المتعلقة بحوادث العمل، لا يمكن اتخاذها كأساس لتحديد أنواع وأسباب الحوادث. مستوى التنسيق بين الجهات ذات العلاقة ضعيف، وهذا له تأثير سلبي على تنفيذ معايير السلامة والصحة المهنية، ولا يتم مراقبة أماكن العمل بالشكل المطلوب. القدرات اللازمة في هذا المجال لم تُبنَ بالشكل المطلوب لكي يتم استثمارها لتعزيز المعايير. حملات التوعية وفتح الدورات التدريبية على المستوى الوطني لا تُجرى بالشكل المطلوب الذي يساعد في خلق ثقافة السلامة ورفع مستوى وعي العمال.

السلامة والصحة المهنية وحقوق العمال:

إن ضمان السلامة والصحة المهنية (OSH) للعمال أمر حيوي جداً لحماية حقوقهم ورفاهيتهم. يتتبع هذا التقرير الوضع الحالي لحقوق العمال فيما يتعلق بالسلامة والصحة المهنية في كوردستان والعراق. إن المعلومات المقدمة تعكس وضعاً مقلقاً، مع وجود عدد كبير من القتلى والجرحى من العمال. بالإضافة إلى ذلك، فإن الحالات المحددة للانتهاكات تسلط الضوء أكثر على التحديات التي يواجهها العمال في حماية ظروف عمل آمنة وصحية.

وفقاً للمعلومات التي حصلت عليها منظمتنا من خلال العمل الميداني والتواصل مع السلطات المختصة في بغداد وأربيل، فقد تم التأكد من أنه في عام ٢٠٢٥، أُصيب في العراق ٣٠٠٩ عمال أثناء العمل، من بينهم ١٢٠٢ عامل في محافظة بغداد. كما تم تسجيل ١٠٦٣ حالة إصابة في قطاع البناء، من بينها ٥٣٨ حالة سقوط أثناء العمل.

ومن بين هذه الحالات، فقد ٢٣ عاملاً حياتهم، من بينهم ٧ عمال كانت أعمارهم أقل من عشرين عاماً.

تم تأكيد الإحصائيات من خلال معلومات المركز الوطني للصحة والسلامة المهنية، ولكن يجب الإشارة إلى أن العدد الحقيقي للعمال الذين فقدوا حياتهم قد يكون أكبر، لأن بعض الحالات لم يتم تسجيلها أو لم يتم الإبلاغ عنها رسمياً.

على مستوى إقليم كوردستان العراق، بلغ عدد العمال الذين فقدوا حياتهم في عام ٢٠٢٥ (٥٦) عاملاً، وذلك على النحو التالي:

السليمانية: ٢٩ عاملاً
أربيل: ١٧ عاملاً
دهوك: ٦ عمال
حلبجة: ١ عامل
كرميان: ٣ عمال

كما أن عدد الجرحى كان أكثر من ٩١ عاملاً، وهذه الأرقام تم تأكيدها مع الاتحادات العمالية ذات العلاقة في إقليم كوردستان. إن تلك البيانات والحالات التي عُرضت في هذا التقرير، تؤكد على الحاجة الملحة لتحسين إجراءات السلامة والصحة المهنية في كوردستان والعراق. إن العدد الكبير لقتلى وجرحى العمال، مع انتهاك حقوق العمال، يرسم صورة مظلمة للوضع الحالي. من المهم جداً للسلطات، وأصحاب العمل، والمنظمات ذات العلاقة أن يتعاونوا ويعطوا الأولوية لتطوير وتنفيذ قواعد شاملة للسلامة، وبرامج تدريب فعالة، ونظام مراقبة قوي. يجب أن تكون حماية حقوق العمال وضمان رفاهيتهم في مقدمة الجهود الرامية لتربية بيئة آمنة وصحية للجميع.

دور ومهام ومسؤوليات المؤسسات الوطنية ذات الصلة بالصحة والسلامة المهنية:

تلعب مؤسسات الصحة والسلامة المهنية دوراً مصيرياً في تعزيز وضمان معايير الصحة والسلامة المهنية. وهنا نعرض مهامها الأساسية:

١- تطوير التشريعات والسياسات: هذه المؤسسات مسؤولة عن تطوير وصياغة القوانين، والسياسات، والاستراتيجيات، وخطط العمل الوطنية المتعلقة بالصحة والسلامة المهنية. تهدف هذه السياسات إلى تحسين ظروف أماكن العمل، وحماية حقوق العمال، ومنع الإصابات والأمراض المهنية.

٢- البحث وجمع المعلومات: إجراء البحوث وجمع المعلومات حول قضايا الصحة والسلامة المهنية. ويشمل ذلك جمع البيانات حول مخاطر أماكن العمل، والأمراض المهنية، وإحصائيات الحوادث. تساعد المعلومات التي يتم جمعها في تحديد المجالات ذات الأولوية للتدخل وتطوير السياسات والإرشادات القائمة على الأدلة.

٣- معايير الصحة والسلامة المهنية: المشاركة في تطوير وتنفيذ معايير الصحة والسلامة المهنية، والعمل على وضع الإرشادات، والقواعد، والمعايير التقنية لمختلف الصناعات والقطاعات. تضمن هذه المعايير الالتزام بأفضل الممارسات الدولية وتوفر إطاراً لأصحاب العمل لإنشاء أماكن عمل آمنة وصحية.

٤- التدريب وبناء القدرات: تلعب دوراً كبيراً في تقديم برامج التدريب ومبادرات بناء القدرات لتعزيز المعرفة والمهارات بين العمال، وأصحاب العمل، ومهنيي السلامة والصحة المهنية. تهدف برامج التدريب هذه إلى التوعية بمخاطر أماكن العمل، والتدابير الوقائية، والاستخدام الفعال لمعدات الوقاية الشخصية. كما تساعد في بناء قدرات مفتشي السلامة والصحة المهنية والمسؤولين عن تنفيذ قواعد السلامة والصحة المهنية.

٥- التفتيش والالتزام: بالتنسيق مع السلطات ذات العلاقة، تقوم بإجراء عمليات التفتيش والتقييم لأماكن العمل لضمان الالتزام بقواعد السلامة والصحة المهنية. يتم إجراء التفتيش لتحديد المخاطر، وتقييم مستويات الخطورة، والتأكد مما إذا كان أصحاب العمل ينفذون إجراءات السيطرة المناسبة لحماية صحة وسلامة العمال. كما تعمل على تعزيز آليات التنفيذ واتخاذ الإجراءات اللازمة ضد أصحاب العمل غير الملتزمين.

٦- التعاون والتنسيق: تتعاون هذه الوكالات مع المنظمات الوطنية والدولية، بما في ذلك المؤسسات الحكومية، ومنظمات المجتمع المدني، والوكالات الدولية، لتعزيز ممارسات السلامة والصحة المهنية. ويشمل ذلك تبادل المعلومات، والخبرات، وأفضل الممارسات، فضلاً عن المشاركة في المنتديات والمؤتمرات الإقليمية والدولية المتعلقة بالصحة والسلامة المهنية.

٧- حملات التوعية: تلعب دوراً مهماً في رفع مستوى الوعي بين العمال، وأصحاب العمل، وعامة الناس حول قضايا الصحة والسلامة المهنية. تقوم بإجراء حملات التوعية، وتوزيع المواد التعليمية، وتعزيز السلامة والصحة المهنية من خلال القنوات الإعلامية المختلفة لتربية ثقافة السلامة في أماكن العمل.

بشكل عام، تعمل مؤسسات الصحة والسلامة المهنية كسلطة مركزية مسؤولة عن صياغة السياسات، وتنفيذ المعايير، وتقديم التدريب، وإجراء التفتيش، وتعزيز التوعية لضمان رفاهية العمال وتحسين ظروف الصحة والسلامة المهنية في جميع أنحاء البلاد.

دور النقابات العمالية في توفير أماكن عمل آمنة وصحية للعمال

تلعب النقابات دوراً رئيسياً في حماية حقوق العمال ليكون لديهم مكان عمل آمن وصحي. وهنا نعرض بعض الأدوار الرئيسية التي تقوم بها النقابات في هذا الصدد:

١- الدفاع والتمثيل: تعمل النقابات كصوت جماعي للعمال، وتدافع عن حقوقهم ومصالحهم فيما

يتعلق بالسلامة والصحة المهنية (OSH). إنهم يمثلون مخاوف العمال ويتفاوضون مع أصحاب العمل، والوكالات الحكومية، والجهات الأخرى ذات العلاقة لضمان الحفاظ على معايير السلامة والصحة المهنية وتحسينها.

٢- التفاوض على معايير السلامة والصحة المهنية: تشارك النقابات بنشاط في عمليات الحوار الجماعي للتفاوض على معايير وبنود السلامة والصحة المهنية ضمن إطار الاتفاقيات الجماعية. إنهم يحاولون تأمين حماية مناسبة للعمال، بما في ذلك توفير معدات السلامة، وبرامج التدريب، وإجراءات السيطرة على المخاطر، وأوقات العمل والاستراحة المناسبة.

٣- المراقبة والتنفيذ: تراقب النقابات تطبيق وتنفيذ قواعد ومعايير السلامة والصحة المهنية في أماكن العمل. يقومون بإجراء عمليات تفتيش مستمرة، ويشاركون في اللجان المشتركة للصحة والسلامة، ويتأكدون من أن أصحاب العمل يؤدون واجباتهم القانونية لتوفير ظروف عمل آمنة. عندما تقع الانتهاكات، تتحرك النقابات من خلال تسجيل الشكاوى، أو البدء بالاحتجاجات، أو طلب اللجوء القانوني لحماية حقوق العمال.

٤- التعليم والتدريب: تلعب النقابات دوراً حيوياً في توعية العمال بحقوقهم في الحصول على مكان عمل آمن وصحي. إنهم يقدمون برامج التعليم والتدريب لتمكين العمال بالمعلومات المتعلقة بمخاطر السلامة والصحة المهنية، والتدابير الوقائية، وحقوقهم القانونية. من خلال رفع وعي العمال، تساهم النقابات في تطوير ثقافة السلامة وتشجيع المشاركة النشطة في مبادرات السلامة والصحة المهنية.

٥- الدعم للعمال المصابين: في حالات الإصابة المرتبطة بالعمل، تقدم النقابات العمالية الدعم والمساعدة للعمال المتضررين. يساعدون العمال المصابين في إدارة عملية تعويضات العمال، وضمان الوصول إلى العلاج الطبي والتأهيل، ويدافعون عن التعويضات والمساعدات المناسبة. كما تحاول النقابات منع حوادث أماكن العمل من خلال تدابير استباقية وتحسين مستمر لمعايير السلامة والصحة المهنية.

٧- التعاون والشراكة: تتعاون النقابات مع الجهات الأخرى ذات العلاقة، بما في ذلك أصحاب العمل، والوكالات الحكومية، ومنظمات المجتمع المدني، لتعزيز السلامة والصحة المهنية. يشاركون في المنتديات الثلاثية ويشاركون في الحوار لصياغة السياسات، والقواعد، والبرامج التي تضع سلامة العمال في المقدمة. تساهم الجهود المشتركة في تطوير استراتيجيات شاملة وفعالة للسلامة والصحة المهنية.

من خلال المشاركة النشطة في هذه الأدوار، تعمل النقابات كمدافع حيوي عن حقوق العمال في الحصول على مكان عمل آمن وصحي. لا تفيد جهودهم العمال كأفراد فحسب، بل تساهم في التحسين العام لمعايير السلامة والصحة المهنية ورفاهية القوى العاملة بشكل عام.

دور منظمات المجتمع المدني في قطاع الصحة والسلامة المهنية

تلعب منظمات المجتمع المدني (CSOs) دوراً ملحوظاً في قطاع الصحة والسلامة المهنية (OSH). تساعد مشاركتهم في استكمال الجهود الحكومية، وملء ثغرات الموارد والخبرة، والدفاع عن تحسين سلامة أماكن العمل. وهنا نعرض بعض الأدوار الرئيسية لمنظمات المجتمع المدني في قطاع السلامة والصحة المهنية:

١- الدفاع والتوعية:
تدافع منظمات المجتمع المدني بنشاط عن حقوق العمال وتحسن سياسات وممارسات السلامة والصحة المهنية. إنهم يرفعون مستوى الوعي بمخاطر أماكن العمل، والأمراض المهنية، وأهمية ظروف العمل الآمنة من خلال الحملات، وبرامج التعليم العام، والتواصل الإعلامي. غالباً ما تتعاون منظمات المجتمع المدني مع النقابات العمالية، والمجموعات الاجتماعية، والجهات الأخرى ذات العلاقة للتأثير على السياسات والقواعد التي تحمي صحة وسلامة العمال.

٢- تمكين القدرات والتدريب:
تقدم منظمات المجتمع المدني برامج التدريب، وورش العمل، والندوات لتعزيز المعرفة والمهارات في مجال السلامة والصحة المهنية بين العمال، وأصحاب العمل، ومهنيي السلامة والصحة المهنية. يشاركون في بناء قدرات العمال والمنظمات لتحديد المخاطر، وتقييم المخاطر، وتنفيذ التدابير الوقائية المناسبة. قد تركز منظمات المجتمع المدني على صناعات معينة أو تستهدف المجموعات الضعيفة، مثل العمال غير الرسميين، أو المهاجرين، أو النساء، لضمان وصول متكافئ للمعلومات وموارد السلامة والصحة المهنية.

٣- البحث وجمع المعلومات:
غالباً ما تقوم منظمات المجتمع المدني بإجراء البحوث، والاستطلاعات، والتحقيقات لجمع المعلومات حول مخاطر أماكن العمل، والأمراض المهنية، والحوادث. يساهمون في قاعدة المعلومات من خلال تحديد قضايا السلامة والصحة المهنية الناشئة وجمع البيانات التي يمكن أن تدعم اتخاذ القرار وتطوير السياسات بناءً على الأدلة. قد تتعاون منظمات المجتمع المدني مع المؤسسات الأكاديمية، والوكالات الحكومية، ومنظمات البحوث الأخرى لإجراء بحوث شاملة حول الموضوعات المتعلقة

بالسلامة والصحة المهنية.

٤- التعاون والاستشارة التقنية:

تقدم منظمات المجتمع المدني الخبرة التقنية والإرشادات لأماكن العمل، خاصة تلك التي لديها موارد محدودة، لتحسين ممارسات السلامة والصحة المهنية. يقدمون خدمات استشارية، ويجرون تدقيق السلامة، ويقدمون التوصيات لإدارة المخاطر والسيطرة على المخاطر. يمكن لمنظمات المجتمع المدني مساعدة الشركات الصغيرة والمتوسطة في تطوير أنظمة إدارة السلامة والصحة المهنية، وتنفيذ بروتوكولات السلامة، والالتزام بالقواعد ذات العلاقة.

٥- المراقبة والدفاع عن التنفيذ:

تراقب منظمات المجتمع المدني وتقيم تنفيذ سياسات وقواعد السلامة والصحة المهنية، وكذلك آثارها على رفاهية العمال. يدخلون في حوار مع الوكالات الحكومية، وأصحاب العمل، والجهات الأخرى ذات العلاقة لمعالجة الثغرات، وتحسين آليات التنفيذ، والدفاع عن معايير صارمة للسلامة والصحة المهنية عند الضرورة.

٦- التعاون والشراكة:

تتعاون منظمات المجتمع المدني مع الوكالات الحكومية، والمنظمات الدولية، والنقابات، والجهات الأخرى ذات العلاقة لتعزيز التعاون وتبادل أفضل الممارسات في قطاع السلامة والصحة المهنية. يشاركون في الشبكات، والمنتديات، والتحالفات على المستوى المحلي، والوطني، والدولي لتبادل الخبرات، والموارد، والخبرة. غالباً ما تشارك منظمات المجتمع المدني في تطوير وتنفيذ مبادرات السلامة والصحة المهنية من خلال المشاريع المشتركة وحملات الدفاع المشتركة.

إن مساهمات منظمات المجتمع المدني في قطاع السلامة والصحة المهنية حيوية جداً لإنشاء أماكن عمل أكثر أماناً وصحة، والدفاع عن حقوق العمال، وتربية ثقافة الوقاية. تلعب خبراتهم المتنوعة، وعلاقاتهم الأساسية، وقدرتهم على حشد المجتمعات دوراً مهماً في تعزيز ممارسات وسياسات السلامة والصحة المهنية.

التنسيق

إن مسؤولية توفير بيئة آمنة وصحية هي مسؤولية متعددة المهام وموزعة على عدة جهات، ولكن المسؤولية الرئيسية تقع على عاتق حكومتي العراق وكوردستان. أي أن كل جهة تحقق الهدف العام من خلال أداء دورها المحدد. أحد عوائق تحسين قطاع السلامة والصحة المهنية

في كوردستان والعراق هو غياب التنسيق بين الجهات ذات العلاقة. لقد أدى غياب التعاون بين الجهات ذات العلاقة إلى ظهور عدة تحديات:

١- المسؤوليات المجزأة: أدى تقسيم المسؤوليات بين مختلف أجهزة الحكومة، مثل وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، ووزارة الصحة، ووزارة البيئة، إلى غياب التنسيق والمساءلة الواضحة. هذا التجزؤ يعيق تطوير وتنفيذ السياسات الفعالة.

٢- التنفيذ المؤسسي الضعيف: بينما توجد قواعد السلامة والصحة المهنية في أماكنها، إلا أن آليات التنفيذ غالباً ما تكون ضعيفة وغير مكتملة. الموارد القليلة، بما في ذلك الموظفين والمعدات، تحد من قدرة الوكالات التنظيمية على إجراء تفتيش مستمر وضمان الالتزام بمعايير السلامة والصحة المهنية.

٣- المشاركة المحدودة للجهات ذات العلاقة: إن مشاركة الجهات الرئيسية ذات العلاقة، بما في ذلك أصحاب العمل، والنقابات العمالية، ومنظمات المجتمع المدني، في صياغة سياسات وممارسات السلامة والصحة المهنية غالباً ما تكون محدودة. لم يتم أخذ رؤاهم وخبراتهم بعين الاعتبار بشكل مناسب، ونتيجة لذلك، هناك غياب للملكية والالتزام بتحسين ظروف السلامة والصحة المهنية.
٤- الوعي والتدريب القليل: الوعي العام حول حقوق ومسؤوليات السلامة والصحة المهنية بين العمال، وأصحاب العمل، والسلطات ذات العلاقة قليل. إذا لم يتم إجراء برامج التدريب وحملات التوعية بشكل مستمر، فإن فهم أهمية وتنفيذ معايير السلامة والصحة المهنية سيقل، وسينخفض مستوى الالتزام بإجراءات السلامة والصحة المهنية أيضاً.

٥- جمع ومراقبة المعلومات غير المكتملة: إن غياب نظام شامل لجمع المعلومات، وتحليلها، وتبادل المعلومات يعيق القدرة على مراقبة وتقييم تأثير مبادرات السلامة والصحة المهنية. بدون بيانات دقيقة وحديثة، من المستحيل تحديد الاتجاهات، ووضع التدخلات في الأولويات، وقياس التقدم.

لمعالجة هذه التحديات، يعد تعزيز التعاون بين جميع الجهات ذات العلاقة المشاركة في السلامة والصحة المهنية أمراً حيوياً جداً. وهذا يشمل الأجهزة الحكومية، وأصحاب العمل، والنقابات العمالية، ومنظمات المجتمع المدني، والشركاء الدوليين. يجب على الأطراف العمل معاً لتطوير نهج شامل ومنسق للسلامة والصحة المهنية يشمل تطوير السياسات، والتنفيذ، وبناء القدرات، والتوعية، وتبادل المعلومات. من خلال تأسيس آليات فعالة للتعاون، يمكن تعزيز قطاع السلامة والصحة المهنية، مما يؤدي إلى أماكن عمل أكثر أماناً وصحة للجميع.

أحد التحديات الملحوظة في توفير الصحة والسلامة المهنية (OSH) في العراق وإقليم كوردستان، هو زيادة انتشار فرص العمل غير الرسمية. وفقاً لمسح القوى العاملة الذي أجراه البنك الدولي في عام ٢٠٢١، فإن ٦٦,٦٪ من إجمالي العمل في العراق هو في القطاع غير الرسمي. وفي تقييم منظمة العمل الدولية للاقتصاد غير الرسمي (٢٠٢١)، يتبين أن الاقتصاد غير الرسمي هو قضية رئيسية داخل القطاع الخاص في العراق، وله تأثير على جودة كل من المنتجات والخدمات وكذلك فرص العمل. تتوفر فرص العمل للشباب بشكل أكبر في القطاع غير الرسمي الذي يفتقر إلى العقود الرسمية والحماية الاجتماعية. إن تطور الأنشطة الاقتصادية الصغيرة في الاقتصاد غير الرسمي، على الرغم من أنه يوفر فرص عمل أثناء الأزمات، إلا أنه سيؤدي على المدى الطويل إلى استمرار عدم الرسمية في سوق العمل إذا لم يتم معالجته. إن نمو الاقتصاد غير الرسمي الذي يتميز بتلك الأعمال التي لا تنظمها قوانين العمل أو غير المحمية، يخلق عدة عوائق أمام ضمان السلامة والصحة المهنية في أماكن العمل. وهنا نعرض بعض النقاط الرئيسية التي يجب تسليط الضوء عليها:

١- غياب الحماية القانونية: غالباً ما تعمل الأعمال غير الرسمية خارج دائرة الأطر والقواعد القانونية. قد لا يتمتع العمال في القطاع غير الرسمي بنفس الحماية القانونية، والحقوق، والمساعدات التي يتمتع بها موظفو القطاع الرسمي. هذا الغياب للحماية القانونية يجعل تنفيذ معايير السلامة والصحة المهنية ومساءلة أصحاب العمل في توفير ظروف عمل آمنة أمراً صعباً.

٢- الوعي المحدود بالسلامة والصحة المهنية: العمال غير الرسميين، بما في ذلك المتطوعون وأولئك الذين يعملون في الورش الصغيرة، قد يكون لديهم وعي محدود بمبادئ وممارسات السلامة والصحة المهنية. قد لا تتوفر لديهم معلومات حول مخاطر أماكن العمل، وتقييم المخاطر، والتدابير الوقائية. وهذا يزيد من استعدادهم للحوادث، والإصابات، والأمراض المهنية.

٣- الموارد غير الكافية: غالباً ما ترتبط الأعمال غير الرسمية بالدخل المنخفض والوصول إلى موارد محدودة. قد لا يرغب أصحاب العمل في القطاع غير الرسمي في الاستثمار في إجراءات السلامة والصحة المهنية بسبب المشاكل المالية. وهذا يؤدي إلى غياب معدات السلامة اللازمة، وبرامج التدريب، وإجراءات الحماية للعمال.

٤- تنظيم العمل غير الرسمي: تتميز الأعمال غير الرسمية بتنظيم عمل مرن، مثل أوقات العمل غير المنتظمة، والعقود المؤقتة، وأساليب التوظيف غير الرسمية. يمكن لهذه العوامل أن تساهم في ظروف عمل غير مستقرة وغير متوقعة، مما يجعل تنفيذ إجراءات السلامة والصحة المهنية

المستمرة وضمان رفاهية العمال تحدياً كبيراً.

٥- المراقبة المحدودة للسلامة والصحة المهنية: يعمل القطاع غير الرسمي خارج الأطر التنظيمية الرسمية، وهذا يجعل مراقبة ومتابعة ممارسات السلامة والصحة المهنية أمراً صعباً. قد تمتلك الوكالات الحكومية المسؤولة عن تنفيذ السلامة والصحة المهنية وصولاً وقدرة محدودة للتفتيش وتنظيم أماكن العمل غير الرسمية بشكل فعال.

٦- مجموعات العمال الضعيفة: غالباً ما تجذب الأعمال غير الرسمية مجموعات العمال الضعيفة، بما في ذلك المهاجرون، والنساء، والعمال الشباب. قد يواجه هؤلاء الأفراد عوائق إضافية في الوصول إلى معلومات السلامة والصحة المهنية، والتدريب، وإجراءات الحماية. كما قد يكونون أكثر استعداداً للاستغلال وظروف العمل غير الآمنة.

- **«تمت ترجمة هذا التقرير بأسلوب الترجمة المتطابقة والشاملة بواسطة الذكاء الاصطناعي من Google AI Studio، لضمان التوازن التام مع النص الأصلي من حيث المحتوى وحجم الكلمات.»**

منظمة السلام والحرية:

هي منظمة غير حكومية مستقلة تعمل في مجال حقوق الإنسان والتعايش.

المكتب الرئيسي في مدينة أربيل. مسجلة رسمياً في كلي دائرتي المنظمات غير الحكومية في إقليم كوردستان والعراق.

PFO@PFO-KU.ORG

WWW.PFO-KU.ORG

WWW.PFO-KU.ORG

تـقـريـر:

واقع السلامة والصحة المهنية في العراق واقليم كوردستان لسنة 2025

منظمة السلام والحرية